



جامعة الجليلي بونعامة



كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم: علوم إقتصادية

تخصص: إقتصاد نقدي بنكي

عنوان البحث:

أزمة سعر الصرف و طرق علاجها

إشراف الأستاذ:

د. إلفي محمد

إعداد الطلبة:

• معروف عرابي فاطمة الزهراء

• ربيع سعدة

• براهيم نور الهدى

السنة الجامعية: 2021/2020

خطة البحث

مقدمة

المبحث الأول : ما هية أزمة سعر الصرف

المطلب الأول : مفهوم أزمة سعر الصرف و أسبابها

المطلب الثاني : المدارس المفسرة لأسباب نشوب أزمة سعر الصرف

المطلب الثالث : أهم أزمات سعر الصرف التي عرفها العالم

المبحث الثاني : آثار أزمة سعر الصرف وطرق علاجها

المطلب الأول : آثار أزمة سعر الصرف على الاقتصاد الوطني

المطلب الثاني : الحلول الممكنة للخروج من أزمة سعر الصرف

خاتمة

مقدمة

تتعرض أسعار صرف العملات لتقلبات اقتصادية مستمرة مسببة بذلك تغيرات في معاملاتها الاقتصادية الدولية باعتبار سعر الصرف متغير يتحدد بتفاعل قوى العرض والطلب في السوق .

وتعاني كافة دول العالم منذ فترة السبعينات من آثار التقلبات الحادة في سعر صرف عملات التقييم على المستوى الدولي وذلك إثر انهيار نظام برتون وودز عام 1971 وتبني معظم الدول الكبرى نظام سعر الصرف العائم الذي تتميز أسعار الصرف في ظلّه بتقلباتها المستمرة وما يترتب عن ذلك من آثار سلبية بالغة الأهمية وخاصة بالنسبة للمؤسسات دولية النشاط .

حيث يبقى التعامل بالعملات الأجنبية من أخطر المعاملات لمن لا يمتلك الخبرة الكافية بالتعامل في أسواق العملات ويمكن أن يؤدي إلى أزمة مالية تسمى أزمة العملة وتسمى أيضا أزمة ميزان المدفوعات أو أزمة سعر الصرف وهذه الأخيرة تؤدي بتدهور قيمة العملة ،ومن هنا يمكن أن نطرح التساؤل .

الإشكالية

فيما تتمثل أزمة أسعار الصرف؟ وما هي طرق علاجها ؟

المبحث الأول : ماهية أزمة سعر الصرف

المطلب الأول : مفهوم أزمة سعر الصرف و أسبابها

تعرف أزمة سعر الصرف على أنها تلك التغيرات السريعة في أسعار الصرف والتي تؤثر على قدرة العملة في أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة وتدعى هذه الأزمة بأزمة ميزان المدفوعات لدى اتخاذ السلطات النقدية قرار بخفض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة وبالتالي تحدث أزمة قد تؤدي الانهيار سعر تلك العملة.¹

كما يعرفها الباحث والخبير الإقتصادي أحمد الطلفاح أحد أعضاء وباحثي المعهد العربي للتخطيط بما يلي: "يقال أن هناك أزمة سعر الصرف في حالة حصول انخفاض كبير في قيمة الصرف و/ أو إجبار السلطات النقدية للتدخل من خلال بيع العملات الأجنبية لحماية سعر الصرف؛ أو من خلال رفع كبير في سعر الفائدة".

وتحدث الأزمة في النقد الأجنبي أو العملة عندما تؤدي إحدى هجومات المضاربة على عملة بلد ما إلى تخفيض قيمتها أو إلى هبوط حاد فيها أو ترغم البنك المركزي على الدفاع عن العملة ببيع مقادير ضخمة من احتياطاته أو رفع سعر الفائدة بنسبة كبيرة ويقال أنا هناك أزمة عملة (تسمى أيضا بأزمة ميزان المدفوعات) عندما:

- يحدث ارتفاع كبير في سعر الصرف الأجنبي (انخفاض كبير في قيمة العملة المحلية مقومة بعملة أجنبية) أو إجبار السلطة النقدية على التدخل من خلال بيع العملات الأجنبية محاية لسعر صرفها.
- رفع كبير في سعر الفائدة المحلية.

¹ - الصوراني، غازي، 2009، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد العربي، مقال الالكتروني الرابط على

- عندما تتغير أسعار الصرف بسرعة بالغة بشكل يؤثر على قدرة العملة على أداء مهمتها كوسيط للتبادل أو مخزن للقيمة؛ اتخاذ السلطات النقدية قرار بتخفيض سعر العملة نتيجة عمليات المضاربة وبالتالي تحدث أزمة قد تؤدي انهيار سعر تلك العملة؛ وهي تشبه ما حدث في تايلند وكان السبب المباشر في اندلاع الأزمة المالية في شرق آسيا 1991؛
- قيام الدولة بتخفيض سعر صرف العملة الوطنية قد يبدوا تطوعا من السلطة النقدية إلا أنه في أغلب الحالات يكون ضروريا تتخذه في حالة وجود قصور في تدفقات رأس المال الأجنبي أو تزيد في التدفقات الخارجية لبعض الأزمات هلا أثر حدود على القطاع غير المالي أما البعض الآخر فيلعب دورا أساسيا في تباطؤ النمو الاقتصادي و حدوث الانكماش بل قد تصل إلى درجة الكساد.

وتجدر الإشارة إلى أنه منذ القرن التاسع عشر تميز المحيط الاقتصادي بتعاقب مستمر لفترات من الأزمات المالية جعلت دول العامل تبحث لإيجاد نظام قادر على النهوض بالاقتصاديات الوطنية ومن ثم الاقتصاد الدولي ككل، إلا أن كل فترة تم فيها تبين نظام سعر صرف جديد لم يكن ليحقق الأهداف المرجوة منه، الأمر الذي أدى إلى تعدد أنظمة سعر الصرف وهنا تكمن مشكلة اختيار هذا النظام أو ذاك، فبعد انهيار نظام برينت وودز اتجهت العديد من الدول النامية إلى تبين أنظمة سعر صرف أكثر مرونة، ومع مرور الوقت تعرضت اقتصاديات هذه الدول إلى أزمات مالية حادة أدت إلى تعري الأنظمة المتبعة لعدم قابلية الاستمرار عليها، ومنذ ذلك الحين والبحث عن نظام سعر صرف مناسب هو محور الجدل الاقتصادي خصوصا الاقتصاديات الدول النامية²

التي تبين استراتيجيات نمو يقودها قطاع التصدير للسلع الأولية، وفي هذا الإطار أبرزت الكثير من المظاهر ومن بينها ظاهرة تقلب أسعار الصرف والتي تولدت عن ظاهرة النقود في

²- العصيمي عبد المحسن، 2009، استراتيجيات التعامل مع الأزمة المالية العالمية، ندوة مقدمة للمؤتمر السنوي الرابع عشر، وحدة إدارة الأزمات بكلية التجارة، جامعة عين شمس

تطورها عبر المحطات التاريخية الأخيرة - بعد التعويم - وهو ما يبرر حداثة الجهود التي حاولت التطرق وتفسير هذه الظاهرة، فمن حيث التطبيق فقد قامت الدول الصناعية في البداية بإرساء تنظيماتها النقدية وفق ترتيبات قاعدة الذهب التي عرفت تطبيقاتها بشكل واسع خلال القرن التاسع عشر حتى حلول الكساد الكبير، وفي إطار هذا التنظيم، كانت تتسم أسعار الصرف بين مختلف العملات بالثبات طالما أن هذا المعدن النفيس كان يمثل قاسما مشتركا يضمن تحديد سعر مبادلة كل عملة مع عملة أخرى وتكون حركة سعر الصرف مهمة وضئيلة في حدود ما عرف بنقاط الذهب، ثم شهدت مرحلة ما قبل الحرب العالمية الثانية اضطرابات نقدية وعدم استقرار أسعار الصرف وظهور المناطق النقدية، بعد ذلك خضعت ظاهرة الصرف لتنظيمات بروتن وودز 1944 والتي كانت تركز على الدولار الأمريكي القابل للإبدال بالذهب، وقد استمر العمل بها إلى غاية 1971 حيث حققت استقرارا نسبيا وثباتا نسبيا سارت وفقه التجارة العالمية إلى التزايد المضطرد، ولكن نتائجها الايجابية كانت لصالح الدول الصناعية، وعقب انهيار نظام بروتن وودز لثبات أسعار الصرف قامت مختلف دول العالم بشكل جماعي أو فردي بتبني إجراءات تعويم عملتها، وقد ظهر التعويم بأشكال متباينة بتباين مدى تدخل كل دولة في توجيه سياستها الاقتصادية والنقدية، ومع تعويم العملات دخل المحيط النقدي العالمي في حالة عدم اليقين حيث أصبحت أسعار الصرف بين اللحظة والأخرى تتقلب وإلى درجة أنه تعذر تحديد اتجاهاتها، وهذه التقلبات التي تطرأ على أسعار الصرف تثير مخاطر وخسائر للمتعاملين، فهي تحدث أثارا غير مرغوبة على نتائج وحسابات المتعاملين على المستوى الخارجي من أفراد ومؤسسات ودول وهو الشيء الذي فرض على هؤلاء المتابعة المستمرة لتطورات الصرف وسلوك لأساليب الممكنة والمتاحة لتلافي وتغطية المخاطر المترتبة ووضع التدابير الملائمة التي من شأنها تقليص هذه الآثار³، وبعد المناقشات المستفيضة التي أجراها المجلس التنفيذي صندوق النقد الدولي في جانفي 1998، والمتعلقة باستراتيجيات الخروج من

³ - القويز، عبدالله بن إبراهيم، المرجع السابق

نظم أسعار الصرف الثابتة نسبيا إلى نظم أكثر مرونة، أقر المديرين بأن اختيار نظام سعر الصرف الملائم يمثل قضية معقدة ترتبط بالظروف الخاصة بكل بلد، ولا يمكن إغفال أن هذا المتغير ينتمي إلى محيط نقدي دولي يتسم بعدم الاستقرار بحيث تتقلب أسعار الصرف باستمرار وبالتالي يطرح العديد من الانشغالات حول مدى فعالية هذه الآلية بالنسبة للدول النامية والتي في الغالب تعتبر عملتها ضعيفة.

تشير الأدبيات المتعلقة بنظم سعر الصرف على أن هناك تأثير لأسعار الصرف على النمو الاقتصادي، ويكون ذلك التأثير إما مباشرة من تأثير سعر الصرف بالصدمات أو غير مباشرة بتأثير سعر الصرف على كل من الاستثمار، التجارة وتطور القطاع المالي، وتشير النظرية الاقتصادية أن فعالية الدول للتعامل مع الصدمات التجارية يعتمد بالدرجة الأولى على نظام الصرف المعتمد في تلك الدول الذي بدوره ينعكس على النمو الاقتصادي للبلد، ويبقى للأزمات المالية دورا هاما في التأثير على تقلبات أسعار الصرف ويعتمد هذا التأثير على اقتصاديات الدول وعلى نظام سعر الصرف المتبع، حيث كلما زادت درجة المرونة المتبعة في سياسة سعر الصرف، اتسعت المرونة المتاحة لاستيعاب المرونة المتاحة لاستيعاب الأزمات المالية والعكس صحيح وتمكن المرونة من استخدام السياسة النقدية بكفاءة أفضل للحد من الآثار التضخمية المرتبطة بارتفاع قيمة العملة المرجعية ونقل من ضغوط المضاريات على أسعار العملات، وتحافظ على احتياط النقد.

وعلى الرغم من أن عملية الصرف تبدو ببساطة بأنها مجرد عملية مبادلة عملة بعملة، إلا أن الأمر يتطلب الكثير من الإجراءات والأطر التنظيمية، فأسعار الصرف تتقلب باستمرار وبالتالي تطرح العديد من الانشغالات حول مدى فعالية هذه الآلية بالنسبة للدول النامية والتي تعتبر في الغالب عملة ضعيفة.

هناك مجموعة من العوامل والأسباب التي ساعدت على نشوب أزمة سعر الصرف وهي:

انخفاض في القيمة إسمية للعملة.

- ارتفاع العجز في ميزان المدفوعات وهذا راجع للعجز في الميزان التجاري.
- الزيادة الكبيرة في منح الائتمان المحلي والزيادة في النفقات العامة.
- الاضطرابات السياسية وحوادث الشعب.
- خروج رؤوس الأموال بأحجام كبيرة.
- الانخفاض الشديد في سعر الصرف نتيجة لعمليات المضاربة على سعر الصرف.
- ارتفاع معدل التضخم.
- انخفاض الاستثمار الأجنبي.
- ارتفاع أسعار الفائدة العالمية.

المطلب الثاني: المدارس المفسرة لأسباب نشوب أزمة سعر الصرف⁴

هناك ثالث نماذج أو مدارس تفسر أسباب نشوب أزمة سعر الصرف وهي:⁵

1) نماذج الجيل الأول: تعود أبوة الجيل الأول من النماذج المفسرة لأزمات الصرف إلى الاقتصادي الأمريكي "بول كروجمان" في عام 1979، حيث جاء هذا الجيل من النماذج مفسرا لأزمة نظم الصرف المقترحة بأزمة المديونية الخارجية للبلدان النامية؛ بصفة عامة تهتم هذه النماذج بالأوضاع الاقتصادية التي تؤدي فيها هجمات المضاربين إلى حصول انخفاض كبير في حالة كون سعر الصرف مرنا أو إلى تخفيض معتبر كذلك في حالة ثبات سعر الصرف؛ بطبيعة الحال فإن هذه النماذج ترجع أسباب أزمات أنظمة الصرف إلى:

⁴ - المناصير، علي فلاح والكساسبة، وصفي، 2009، الأزمة المالية العالمية حقيقتها. أسبابها. تداعياتها. وسبل العلاج، دراسة مقدمة لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن.

⁵ - دحدح، نبيل جورج، 2010، تداعيات الأزمة المالية العالمية على الأوضاع المالية العامة في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي، دراسة مقدمة إلى صندوق النقد العربي، أبو ظبي.

- تراجع حجم احتياطات الصرف لتبلغ مستويات حرجة تجعلها غير كافية للوفاء بالالتزامات إزاء العامل الخارجي.
- تدهور الأساسيات الماكرواقتصادية؛ مثل عرض النقود والطلب عليها؛ عجز الميزانية العمومية؛ عجز حساب العمليات الجارية وغيرها.

إن السياسات الاقتصادية النقدية منها والمالية المنتهجة من قبل العديد من البلدان كانت هي السبب في سوء الأساسيات الماكرواقتصادية وتدهورها وتراجع احتياطي البلد من العملات الصعبة؛ الأمران المؤديان إلى حصول أزمات صرف في العديد من البلدان النامية المدينة خلال الثمانينات وبداية التسعينات من القرن العشرين.

(2) نماذج الجيل الثاني: بينت أزمة نظام النقد الأوروبي في عامي 1992-1993 وأزمات

أخرى مثل أزمة البيسو المكسيكي في عام 1994، بأن أزمات الصرف ليست دائماً مرتبطة بالمستويات الحرجة الاحتياطي الصرف وتتدهور أساسيات ماكرواقتصادية؛ أي أنه لا وجود لأسباب محددة تؤدي إلى نتيجة معروفة دائماً وهي الأزمة؛ بل فإن سيناريو الأزمة يتعلق بما تقوم به السلطة من جهة وأداء السوق من جهة ثانية؛ وتعود أبوة هذا الجيل الثاني من النماذج المفسرة لأزمات الصرف إلى الاقتصادي "أوبستفيلد"؛ هذا الجيل الثاني يولي دوراً رئيسياً لتوقعات المتعاملين الاقتصاديين في تفسري أزمات الصرف على خلاف الجيل الأول فإن هذه النماذج لا تفترض عدم وجود اختلال على مستوى الأساسيات الماكرواقتصادية؛ إذ يكفي أن تكون توقعات المتعاملين الاقتصاديين تقضي بإجبار الحكومة على تغيير سياستها الاقتصادية والقيام بتخفيض في قيمة العملة الوطنية مستقبلاً؛ فإذا كانت القيمة المتعادلة للعملة الوطنية محددة بأكثر من قيمتها الواقعية فإنها ستفرض على السلطة النقدية الوطنية رفع مستوى معدلات الفائدة الرئيسية حيث تتمكن من تعريض أصحاب الودائع بالعملة الوطنية أو الأصول المالية المحررة بها عن خسائر الصرف المتوقعة؛ غير أن ارتفاع معدلات الفائدة من شأنه أن يؤثر سلباً

على مستويات البطالة أي أن له كلفة اجتماعية، وهو ما يجعل المضاربين مقتنعين بأن هذا الوضع لا يمكن أن يستمر في الوقت المناسب يقوم هؤلاء بشن هجوم مضاري على قيمة العملة الوطنية من أجل تخفيضها ومن الواضح أن ظروف تحقق توقعاتهم متوفرة.

(3) نماذج الجيل الثالث: أصل الجيل الثالث من النماذج المفسرة لأزمات نظم الصرف هو أزمات صرف تهيم عليها أزمة بنكية؛ كحالة أزمة جنوب شرق آسيا في عام 1997؛ بالإضافة إلى كون نماذج الجيل الثالث التي تقتصر على السياسات النقدية والمالية وأساسيات ماكر واقتصادية محددة؛ بل تأخذ بعني الاعتبار أساسيات أخرى لا تهتم بها نماذج الجيلين الأول والثاني ومن بينهما معدلات البطالة وسمعة صناع القرار في البلد فإن من بين ما تتميز به هذه الأزمات:

- عدم تناظر المعلومات المتعلقة بالجهاز البنكي.
- هشاشة النظام البنكي؛ بحيث يصبح يعاني من الديون المتعثرة ونقص السيولة أحيانا وعدم التألم ما بني الأصول والخصوم من حيث عامل الزمن.⁶

⁶ - سابا، إلياس، 2009، الأزمة المالية العالمية، أسبابها وانعكاساتها، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد (360).

المطلب الثاني: أهم أزمات سعر الصرف

هناك مجموعة من دول العالم عرفت أزمات سعر الصرف منها:⁷

1- أزمة المكسيك 1994: لقد ظهر السوق المالي المكسيكي في الحقبة الزمنية التي سبقت

الأزمة كفرصة استثمارية مثالية للأجانب نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة؛ والذي نجم عن

الإصلاحات الاقتصادية الشاملة بالبلد؛ ممثلة أهم هذه الإصلاحات في خصخصة

المؤسسات ورفع القيود على التجارة الخارجية؛ إضافة إلى إصلاحات أخرى في السياسة

المالية؛ فقد أدت سياسات الإصلاح الاقتصادي التي طبقت خلال الفترة 1988-

1993 إلى انخفاض كبير في معدل التضخم وتحسن ملحوظ في الموازنة العامة وميزان

المدفوعات وقد ساهمت سياسة سعر الصرف المتبعة في تلك الفترة بدرجة كبيرة في

تخفيض معدل التضخم؛ فبعد أن تم تثبيت سعر صرف البيسو مقابل الدولار بني

ديسمبر 1987 و جانفي 1989 تغير تدريجيا نظام سعر الصرف إلى نظام متميز

بتحريك البيسو في نطاق محدد من 1% في نوفمبر 1991 إلى 9% في أواخر 1993.

2- أزمة سعر الصرف لجنوب شرق آسيا 1997: قبل أن ينتهي النصف الأول من عام

7991 بدأت الأزمة المالية في جنوب شرق آسيا وكانت البداية في تايلاند ثم تبعتها

الفلبيني وماليزيا وامتدت إلى اندونيسيا وكوريا الجنوبية وتايوان وسنغافورة ثم هونج كونج

ثم انتشرت في أنحاء متفرقة من دول العامل؛ وتمثلت هذه الأزمة في الانهيار الشديد

في عملات تلك الدول أمام الدولار الأمريكي والعملات الأخرى أي محورة تلك الأزمة

حول الانخفاض الشديد في سعر الصرف نتيجة لعمليات المضاربة على العملة وتدين

الأرباح في أسواق الأسهم مما اضطر بالسلطات النقدية في تلك الدول إلى رفع أسعار

الفائدة بهدف وقف التحويلات من العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية خاصة الدولار

الأمريكي ومحاولة تشجيع مختلف المستثمرين في الداخل والخارج الحائزين للدولار

⁷- صندوق النقد العربي، 2013، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القاهرة، 2013.

الأمريكي على ترحيل المبالغ الموجودة لديهم إلى العملات الوطنية؛ ومع ارتفاع أسعار الفائدة في بعض أسواق هذه الدول إلى 11 ٪ من السعر السابق بدأ المستثمرون يتحولون عن الاستثمار في الأوراق المالية ويتخلصون مما في حوزتهم من أوراق مالية لإيداع قيمتها في البنوك للاستفادة من سعر الفائدة المرتفع؛ وكان نتيجة لذلك زيادة المعروض من الأوراق المالية في سوق المال الآسيوي وفي نفس الوقت لم تكن هناك طلبات شراء مما أدى إلى الانخفاض في أسعار الأسهم بمستويات لم تحدث من قبل إذ تراوحت نسبة الانخفاض ما بين 13 ٪ إلى 31 ٪ من الأسعار السائدة في السوق؛ ومن ثم شهدت هذه الدول تذبذبا شديدا في سوق الأوراق المالية وفي أسواق العملات وقد وصلت الأمور بعد ذلك إلى انهيارات شديدة في العملة الوطنية في تلك الدول واهتزازات كبيرة في الاقتصاديات الآسيوية انتهت بضياح الكثير من المكاسب التي حققتها تلك الدول من التنمية السريعة التي تمت في هذه البلاد التي كانت يطلق عليها النمر الآسيوية⁸

3- أزمة سعر الصرف للولايات المتحدة الأمريكية 2002: إن الخوف والهلع الذي يسيطر على المستثمرين جعلهم يبحثون عن ملاذ آمن للاستثمارات كسندات الخزنة الأمريكية مثال، الأمر الذي تسبب في انسحاب سريع ومتواصل لهذه الأموال من الأسواق الناشئة كروسيا والهند وكوريا الجنوبية ودبي وغيرها، والذي تسبب في تراجع حاد في أسواقها المالية وضغط كبير على أسعار صرف عملاتها أمام الدولار في ظل الطلب المتزايد عليه من قبل هؤلاء المستثمرين الذين بحمى السندات الخزنة الأمريكية؛ وفي ظل الضغط الشديد على عملات الدول الناشئة وشح السيولة الذي يعانیه نظامها البنكي نتيجة هروب الاستثمارات الأجنبية عالية السيولة اضطرت السلطات النقدية في تلك البلدان إلى اللجوء إلى فوائضها المالية لتأمين نظامها البنكي وحماية أسعار صرف عملاتها، مما تسبب

⁸ - عبدالله، حسين، 2005، أسعار النفط التصحيح عبر آليات السوق، كراسات استراتيجية، السنة الخامسة، العدد: 154
مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة

في استنزاف جزء كبير من احتياطياتها الأجنبية بدال من أن تكون موارد متاحة يمكن استخدامها مستقبلاً لتمويل عجز ميزانياتها وموازن مدفوعات، في المقابل تسبب هروب المستثمرين إلى سندات الخزنة الأمريكية في زيادة كبيرة في الطلب على الدولار، وبالتالي ارتفاع كبير في سعر صرفه أمام معظم العملات الرئيسية؛ وإذا أخذنا في الحسبان أن معظم التحسينات التي طرأ على الاقتصاد الأمريكي في السنوات الأخيرة كان نتيجة انخفاض سعر الصرف الدولار وبالتالي نمو الصادرات الأمريكية فإن هذا الارتفاع في سعر صرف الدولار يعين تراجع في الصادرات الأمريكية، حيث أن هذا الارتفاع جاء في وقت كان يعاين فيه الاقتصاد الأمريكي ركوداً حاداً وتراجعا في الطلب حاملي؛ أيضا فإن هذا الارتفاع في سعر صرف الدولار يزيد حدة تراجع أسعار السلع في الولايات المتحدة ويغذي توقعات المستهلكين بتراجع المستوى العام للأسعار مما يتسبب تأجيلهم قراراتهم الاستهلاكية طمعا في تراجع إضافي في الأسعار؛ والذي بدوره يتسبب في زيادة فائض السلع المنتجة ويضغط على أسعارها للتراجع فعال ويدخل الاقتصاد في دورة تراجع في الأسعار، وهي الحالة المعاكسة الارتفاع الأسعار أو التضخم ولا تقل سواء عن حالة التضخم ملا يترتب عليها من تعميق مشكلة الركود الاقتصادي وزيادة في حدة تراجع أسعار العقارات وهذا ما يفاقم من مشكلة الرهن العقاري والأزمة المالية والاقتصادية العالمية.⁹

المبحث الثاني: آثار أزمة سعر الصرف وطرق علاجها

⁹ - عبد اللطيف، حنان رجائي، 2009، الاقتصاديات الخليجية وتداعيات الأزمة المالية، مجلة السياسة الدولية، المجلد: 44، العدد: 175، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة

المطلب الاول : آثار أزمة سعر الصرف على الاقتصاد الوطني

إن الاقتصاد الجزائري مرتبط بالاقتصاد العالمي لاسيما خلال التجارة الخارجية وسيتأثر بالأزمات المالية العالمية لاسيما أزمة سعر الصرف لان اقتصاد الجزائر يعتمد في صادراته على النفط.¹⁰

و إذا تواصلت هذه الأزمة ستتدهور قيمة صادراتنا بشدة وتترتب عنها مجموعة من الآثار منها :

- تدهور القدرة الشرائية.
- تؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات .
- اختلال التوازنات المالية الكبرى .
- تباطؤ النمو الاقتصادي و حدوث الانكماش بل قد تصل إلى درجة الكساد.
- و تفاقمت الأزمة تؤدي إلى فقدان العملة المحلية لقيمتها .

المطلب الثاني: الحلول الممكنة للخروج من أزمة سعر الصرف

تعتمد الدول التي تتعرض إلى أزمة سعر الصرف في غالبية الأحيان إلى مجلة من الإصلاحات والسياسات للخروج من هذه الأزمة والمتمثلة في الإجراءات التالية:¹¹

¹⁰ - أبو مندبل، زياد، 2010، تقلبات أسعار النفط وأثرها على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي من عام 2000-2008، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية.

¹¹ - وائل إبراهيم الراشد، 2009 رؤية تحليلية لانعكاسات الأزمة المالية على اقتصاديات دول مجلس التعاون (واقع دولة الكويت) مؤتمر بعنوان: الأزمة المالية العالمية، مقدم كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت.

- انتهاء سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية التي تعمل على خفض معدل التضخم وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات من خلال خصخصة المؤسسات ورفع القيود على التجارة الخارجية؛
- العمل على الزيادة في التدفقات الرأسمالية من أجل الرفع من احتياطي النقد الأجنبي وذلك من خلال تشجيع عمليات التصدير من أجل الحصول على عملة الدولة التي قامت بالاستيراد.
- إصدار أدون الخزانة قصيرة الأجل ذات أسعار الفائدة المرتفعة بعملتها لتشجيع المستثمرين المتواجدين بالداخل والخارج.
- الاستفادة من أسعار الفائدة المرتفعة.
- قيام السلطات النقدية برفع أسعار الفائدة بهدف وقف التحويلات من العملة الوطنية إلى العملات الأجنبية.
- تشجيع المستثمرين في الداخل والخارج على ترحيل المبالغ الموجودة لديهم إلى العملة الوطنية من خلال فرض معدلات فائدة مرتفعة ومحفزة لتحويلهم لعملاتهم.
- إتباع السلطات النقدية استراتيجية واضحة المعالم وذلك من خلال رفع معدل الفائدة بهدف تثبيط هروب رؤوس الأموال والحد من انخفاض سعر الصرف، أو ترك الفائدة على ما هي عليه تفاديا للانكماش النشاط الاقتصادي؛ ويكون الرفع في سعر الفائدة مفيدا لتفادي تدهور قيمة العملة خاصة إذا كان هناك افتراض كبير بالعملات الأجنبية لتفادي تفاقم المديونية بالعملة المحلية الانخفاض قيمة الصرف
- الوضع المالي لمختلف القطاعات هو المؤشر الأساسي لمعرفة حجم الإعانات التي يحتاجها للخروج من الأزمة

الخاتمة

لا يمكن لأي دولة أن تعيش بمعزل على العالم الخارجي بل ترتبط به بعلاقة وتخضع لأنظمة واعتبارات لا يمكن تجاهلها هذه العلاقات كانت في معظم الأحيان في غير صالح الدول النامية التي عرفت ولا زالت تعرف اختلاف خارجيا هاما نتيجة تدهور شروط التبادل الدولي بالإضافة إلى تدهور الظروف الداخلية هذه الأوضاع جعلتها تبحث عن أساليب من أجل تحسن وضعيتها الخارجية هاما نتيجة التدهور و تحقيق التوازن

قائمة المصادر والمراجع

1. الصوراني، غازي، 2009، الأزمة المالية العالمية وتداعياتها على الاقتصاد العربي، مقال الالكتروني الرابط على موجود <http://www.inres.org.eg>
2. العصيمي عبد المحسن، 2009، استراتيجيات التعامل مع الأزمة المالية العالمية، ندوة مقدمة للمؤتمر السنوي الرابع عشر، وحدة إدارة الأزمات بكلية التجارة، جامعة عين شمس
3. القوبز عبدالله بن إبراهيم، المرجع السابق
4. المناصير علي فلاح والكساسبة، وصفي، 2009، الأزمة المالية العالمية حقيقتها. أسبابها. تداعياتها. وسبل العلاج، دراسة مقدمة لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، الأردن.
5. دحدح، نبيل جورج، 2010، تداعيات الأزمة المالية العالمية على الأوضاع المالية العامة في الدول العربية المصدرة للنفط والغاز الطبيعي، دراسة مقدمة إلى صندوق النقد العربي، أبو ظبي.
6. سابا، إلياس، 2009، الأزمة المالية العالمية، أسبابها وانعكاساتها، مجلة المستقبل العربي، بيروت، العدد (360).
7. صندوق النقد العربي، 2013، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، القاهرة، 2013.
8. عبدالله، حسين، 2005، أسعار النفط التصحيح عبر آليات السوق، كراسات استراتيجية، السنة الخامسة، العدد: 154، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة
9. عبد اللطيف، حنان رجائي، 2009، الاقتصاديات الخليجية وتداعيات الأزمة المالية، مجلة السياسة الدولية، المجلد: 44، العدد: 175، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة

10. وائل إبراهيم الراشد، 2009 رؤية تحليلية لانعكاسات الأزمة المالية على اقتصاديات دول مجلس التعاون (واقع دولة الكويت) مؤتمر بعنوان: الأزمة المالية العالمية، مقدم كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت.

11. أبو منديل، زياد، 2010، تقلبات أسعار النفط وأثرها على اقتصاديات دول مجلس التعاون الخليجي من عام 2000-2008، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية.